كاتم الأسرار

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

برحيل الشيخ سعود الناصر مطلع الأسبوع خسرت الكويت واحداً من أبطال تحريرها، ولاعباً مهماً في تاريخها الحديث، وقطبا ثقيل الوزن داخل الأسرة الحاكمة.
في يوم ما من عام 2007 التقيت الراحل الشيخ سعود الناصر في منزله بصحبة صحافي خليجي مع الزميل الذي رتّب لنا اللقاء على عجالة بعد طلب صديقي التقاء أحد أقطاب الأسرة الحاكمة لفهم طبيعة الصراع الكويتي، فكان له ما أراد خلال أقل من 24 ساعة، وكانت المرة الأولى التي ألتقي فيها الشيخ وجهاً لوجه لأكثر من 3 ساعات متصلة.
بدا الراحل خلال اللقاء معتداً بنفسه، وتحدث بإسهاب عن 3 قضايا رئيسة وتفرعاتها: الأولى، الوضع الإقليمي بالمنطقة بدءاً من الغزو حتى تحرير العراق، وكيف تعاملت الكويت دبلوماسيا مع العراق بوجود صدام حسين وبعد رحيله، والمحطات المهمة التي كان الراحل شاهداً عليها، ودوره في التنسيق مع الأمير بندر بن سلطان لأن الرجلين سفيران لبلديهما بالولايات المتحدة الأميركية، ولفت انتباهي امتلاكه ذاكرة حديدية ومعلومات حاضرة، وكأن الغزو العراقي حدث قبل أسابيع لا 17 عاماً، بما قدمه من تفاصيل متناهية الدقة عن يوميات الغزو والدور الدبلوماسي الذي لعبه وقتها بالتعاون مع مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة محمد أبو الحسن، ووكيل وزارة الخارجية العم سليمان ماجد الشاهين، وبمتابعة لصيقة من وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله رحمه الله.
القضية الثانية، كانت الإسلاميين وعلاقتهم بالنظام، وكيف أن لديهم مشروعاً واضح المعالم للسيطرة على مفاصل القرار بالكويت، وجدد لنا تصريحه الذي أكد فيه أن الكويت مختطفة من الإسلاميين، وتحدث عن دور "الإخوان المسلمين" تحديداً خلال حرب تحرير الكويت، وموقفهم من الغزو العراقي بما فيهم فرع الكويت.
واختتم حديثه بالتطرق إلى صراع أبناء الأسرة الحاكمة موضحاً أن هناك أكثر من مدرسة وفريق داخل الأسرة، كاشفاً عن أن انتخابات مجلس الأمة تعتبر الواجهة الواضحة لطبيعة الصراع لكنها تشكل رأس الجبل الجليدي منه لا واقع الصراع وكامل مواقعه. وتخلل ذلك اللقاء معلومات قدمها مضيفنا الراحل بكل كرم بهدف توضيح الصورة، كما وافق مبدئياً على أن نتولى الإشراف على كتابة مذكراته عن فترة الغزو العراقي، ومبيناً أنه سجل سبع حلقات لقناة "أوربت" بالتعاون مع الإعلامي محمد القحطاني لتبث "في وقتها المناسب" كما قال حرفياً، ومتعهداً أن نستكمل الحديث معه في وقت لاحق، إلا أن القدر تدخل وجرفه بعيداً عنا دون أن نكمل مشروعنا الذي لم نبدأه. كان الراحل رجل دولة بحق، مدركاً دوره الحقيقي كلاعب أساسي خلف الستار وفاعل على الأرض، ومصدر معلومات رئيسي لعدد من الزملاء خلال الأزمات السياسية التي شهدتها البلاد على مدى الأعوام العشرة الأخيرة، ومنسق حقيقي على أكثر من مستوى، ربما كان آخرها استضافته مجموعة شخصيات على خلفية ملاحقة الشيخ ناصر المحمد للكاتب محمد عبدالقادر الجاسم.
برحيل الشيخ سعود الناصر تكون الكويت فقدت واحداً من أبطال تحريرها، وكاتم أسرار لم يشأ القدر أن يفصح عنها، رجل فخم بتواضعه، هندس لاستعادة الحق الكويتي وأعاد للكويت مكانتها الثقافية والأدبية على مستوى المنطقة، ونقل الإعلام الكويتي إلى المستقبل، ورغم ضعف الإمكانات فإن ذلك لم يقيده ولم يعطه العذر لأن يكون مجرد وزير يحضر اجتماعات مجلس الوزراء بقدر ما أثرى مواقعه المختلفة، فأضاف لها بشخصه كونه الشيخ سعود الناصر ولم تضف أي شيء إلى رجل كان مستواه أكبر من كرسي الوزارة.

الأغلبية الصامتة: «الكويت اتغيرت أوي»

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

إن أجمل المقالات التي يكتبها المخضرم عبداللطيف الدعيج وأكثرها تأثيراً، تلك التي ينسجها عندما يوجد في الكويت، أما المقالات «الأميركانية والباريسية» فجلها خارج عن سياق الواقع وبعيد عن معطيات الحاضر؛ لأن الكويت التي تركها الدعيج، وكان قادراً على تحليلها بشكل ممتاز، تبدلت بشكل عميق.

كفاني المخضرم عبداللطيف الدعيج مهمة الرد على بيان دواوين معارضة المعارضة، وذكّرني بأشياء كنت أود قولها له منذ زمن، ولكن لديّ هذه البداية: في الأفلام المصرية يتكرر المشهد الذي يقول فيه مواطن عائد من الغربة الطويلة لسائق التاكسي "يااااه دي مصر اتغيرت أوي"، ما الذي تغير بالضبط؟ لا أحد يعلم.
مثلاً من ترك مصر أيام عبدالناصر ورجع إليها أيام السادات سيلاحظ وجود إعلانات "الكوكا كولا" مكان لافتات "حنحارب... حنحارب" و"ارفع رأسك يا أخي"، ومن رجع إلى مصر أيام مبارك سيجد نفسه محاصراً بلافتات "حديد عز" و"يد تبني ويد تحمل الشيكات"، و"سبحان من يغير ولا يتغير".
الكويت بلد صغير، والتغيير فيها ظل يأخذ الشكل الخارجي "العمراني" لدرجة أنه يندر وجود بيت يعمر لمدة خمسة عقود متواصلة، لأن الورثة غالباً ما يبيعون بيت "الأهل" ولا عزاء للذكريات الجميلة التي تشاطروها في زمن كان، أما التغيير الداخلي، وهو مزاج "الناس" وطريقة تفكيرهم، فظل على حاله حتى طاله التغيير الجذري منذ ثماني سنوات، ومن كان خارج الكويت خلال تلك الفترة فإنه فقد القدرة على التواصل مع الواقع الجديد.
إن أجمل المقالات التي يكتبها المخضرم عبداللطيف الدعيج وأكثرها تأثيراً، تلك التي ينسجها عندما يوجد في الكويت، أما المقالات "الأميركانية والباريسية" فجلها خارج عن سياق الواقع وبعيد عن معطيات الحاضر؛ لأن الكويت التي تركها الدعيج، وكان قادراً على تحليلها بشكل ممتاز، تبدلت بشكل عميق.
منذ 2006 شاركت المرأة في العملية السياسية تصويتاً وترشيحاً، وأول ما فعلته في ضاحية عبدالله السالم أن قالت لعبدالله النيباري المناصر التاريخي لحقوقها "لا نريدك، ونريد من صوّت ضد حقنا في المشاركة السياسية مثنى وثلاث"!
في نفس العام "صبرناها" خمس دوائر، وبدأ عصر القراءة الجديدة للواقع الكويتي من خلال المدونات السياسية و"تويتر"، وانهمرت الصحف الجديدة منها ما هو "ناصري" و"أحمدي" و"كاشاني"، ومعها انطلقت القنوات الخاصة بأموال صراعات الأجنحة تحمل فوق ظهرها خطاب الكراهية لتحقنه يومياً في عقول "العيايز" ومن يجلس معهن حتى تحول الخراب الفكري إلى داخل البيوت؛ بدلاً من أن تصبح هي المنابع الصافية التي تصحح توجهات المنتمين إليها، وفي أزمنة ولّت كانت الأسرة جناحين فقط، وإيقاع الصراع بينهما كان ثابتاً وموسيقياً وغير مدمر للبلد، واليوم صار بدل الجناحين عندنا عشرة وبدل الصراع عندنا حفلة.
كل ذلك يا أبا راكان حصل وأنت خارج البلاد، وبينما كنا نعيش خطر تناول اللحوم الفاسدة وانقطاع الكهرباء والماء عن بيوتنا، وتصاعد حدة التوتر الطائفي والقبلي وبعثرة المال العام يميناً وشمالاً لشراء الولاءات، كنت أنت تهاجم المعارضة أغلب الأحيان، و"تطوف" الريس السابق أغلب الأحيان مع أنك أول من قالها فيه عام 2009 "ما فيه طب".
في الختام "بوراكان" أنا أسعد الناس بوجودك في الكويت لأننا بحاجة إلى قلمك الوطني في معركة انتخابية خفت فيها صوت الوطنية، نحتاجك معنا في مرحلة يُستقبل فيها البذيء والرديء بحفاوة في دواوين أكبرها وأسمنها، ويبحث فيها "الوجيه" عن صك الأصالة من وكالة الجاهل.

الفقرة الأخيرة: "بوراكان الكويت اتغيرت أوي".

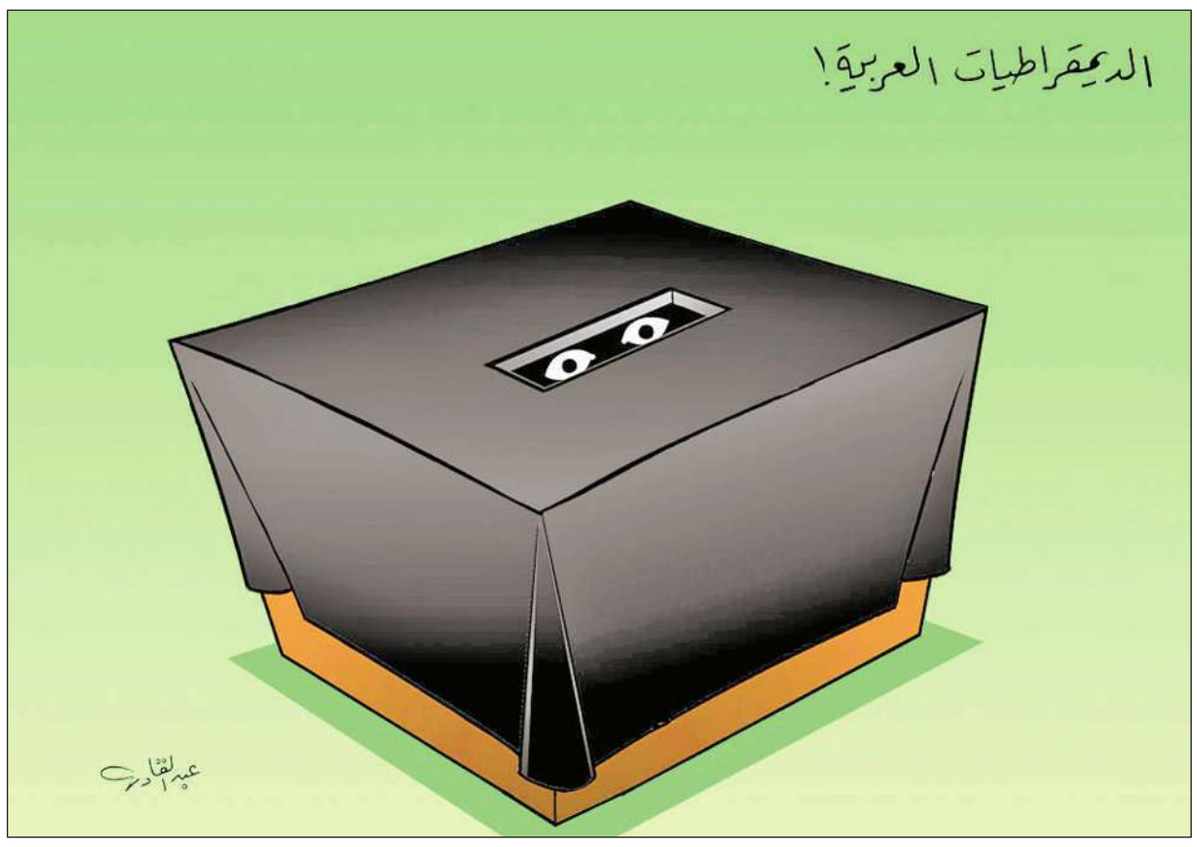

المرحلة الأصعب قادمة... تشبثوا!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

أستطيع أن ألمس حالة التشاؤم والإحباط في وجوه المحيطين بي بسبب التوقعات المنتشرة لمخرجات الانتخابات الجارية، وذلك لأن استطلاعات الرأي، بصرف النظر عن عشوائيتها ولا علميتها، مستمرة بالتأكيد على وصول أسماء قديمة وجديدة "مخيفة". وعلى الرغم من أن الحديث متركز طوال الوقت على مخرجات الدائرة الثالثة وأنها ستحمل في طياتها أسماء "كارثية" أكثر من كل مرة، وهي الدائرة التي لطالما كانت، وهذه مفارقة، تسمى بدائرة المثقفين، فإن استطلاعات كل الدوائر تشير إلى أن "الكوارث" النيابية لن تستثني أي دائرة!
أنا شخصيا أجزم بأن "الكوارث" قادمة حتما، ولست بحاجة لهذه الاستطلاعات غير العلمية التي تنشر يوميا في كل مكان، وذلك لأن الحياة علمتني أن الأمور ببوادرها وبداياتها، وطالما أن البوادر والبدايات كلها تشير إلى أن كل أسباب رداءة مخرجات الانتخابات في السابق لا تزال موجودة، بل لعلها تزايدت بسبب الشحن الطائفي والقبلي والفئوي الذي يجب ألا نتعامى عنه، فبالتالي ستكون المخرجات الطائفية القبلية الفئوية الشرسة قادمة حتما، ودون أدنى شك!
أعتقد، والاعتقاد هو الجزم كما يقال، وإن كنت لا أتصور أن هذا يخفى على أحد، بأن ما حققه الحراك الشعبي بشقه الشبابي بالأخص، من "انتصارات" تمثلت في المقام الأول بإسقاط حكومة الشيخ ناصر المحمد ورحيله، هو الذي خلق لدى الشارع "ظنا" خاطئا بأن المشكلة الكبرى قد انتهت، وأن حل المجلس، وهي المطالبة التي كان يلح عليها نواب المعارضة أيضا، سيؤدي إلى أن يتخلص الناخبون بدورهم من النواب السيئين، في نظر المعارضة، وسيأتون بمجلس أقوى وأنظف، والذي تبين للجميع "الواعي" اليوم بأنه ظن خاطئ على طول الخط.
يستطيع المراقب المنصف، وبلا جهد يذكر، أن يرى أن هناك صورة مغايرة تماما لهذه الصورة موضوعة أيضا على الطاولة، وهي أن قطاعا عريضا من الناخبين يرون في نواب المعارضة، وهم الأبطال في نظر قطاع آخر، كتلة من نواب التأزيم، ويرون أن الوسيلة الأنجع للتصدي لهم، تتمثل بإعادة النواب الذين كانوا لا يقفون معهم، بل انتخاب أسماء جديدة، حتى إن كانت من السوء بمكان، فإنها هي الأقدر، في اعتقادهم، على التصدي لهؤلاء المؤزمين، وهو ما سيجري في قناعتي.
وعليه فإن النتيجة هي أن المجلس القادم سيحوي في داخله استقطابا حادا ومتفجرا، وسيكون لذلك غارقا طوال وقته في صراعاته الداخلية، وعلامات هذا الأمر واضحة منذ الساعة من خلال ندوات أغلب النواب السابقين والمرشحين الأبرز، والذين نراهم وقد انشغلوا طوال الوقت بانتقاد النواب الآخرين، ونادرا ما رأيناهم يقدمون رؤية عملية لكيف يجب أن يكون عليه العمل والإنجاز في الفترة السياسية القادمة.
لكن، وعلى الرغم من توقعي بأن هذا ما سيجري، فسأظل أنظر بإيجابية إلى ذات المرحلة القادمة، والسر هو أني أومن بأنه نفق مظلم ومنحدر صعب لابد من مرورنا سياسيا به قبل أن نفيق فنسعى للخروج إلى النور ومرحلة الإصلاح الحقيقي، أومن بهذا لأني ألمس يوميا، من خلال التصريحات والكتابات واللقاءات والحوارات لمختلف الأطراف، بأنه لا يوجد إدراك عميق لا من قبل النظام ولا من قبل أغلب النواب ولا مجمل النخب ولا عموم الناس، بأن واقعنا السياسي لا يمكن إصلاحه دون تغييرات جذرية جريئة لحركة ديمقراطيتنا، وبالتالي فلا شك أننا بحاجة إلى ألم سياسي أكبر وأزمة أكثر اختناقا، حتى يفيق الجميع من هذا الترف الفكري المسكر، فيدركون الحقيقة.
هذا الكلام كررته مرارا وتكرارا على مدى مقالات عديدة في هذه الزاوية ومواقع أخرى، وأعيد تكراره اليوم لله أولا وللتاريخ ثانيا... نحن مقبلون على المرحلة الأصعب، فتشبثوا!

من «القوطي» الحقيقي؟

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

من حق أي كاتب أن يوجه الرأي بالاتجاه الذي يراه صحيحاً، فهذه طبيعة الأمور، والحكم يعود إلى الناس في اختيار أي طريق من تلك الطرق حسب اقتناعهم بحجج هذا الكاتب أو ذاك، لكن من واجب الكاتب أن يكون موضوعياً ودقيقا في نقل المعلومة الصحيحة، والمصيبة إن كان ينقل معلومة غير صحيحة جهلاً ويبني عليها رأياً، والمصيبة أعظم عندما يعرف تمام المعرفة أن تلك المعلومة خاطئة ومع ذلك يبني عليها ذلك الرأي.
يبدو أن أحد الكتّاب طار من الفرح عندما حصل على معلومة مفادها أن رموز المعارضة الرشيدة د. ناصر صرخوه وسيد عدنان عبدالصمد ود. عبدالمحسن جمال كانوا قد وقّعوا بياناً في السبعينيات يذمون فيه النواب العشرة الشيعة في المجلس ويصفونهم بـ"القواطي" بسبب موالاتهم للحكومة، وأن الثلاثة وتيارهم باتوا من البصامين الجدد للحكومة مما يعد مفارقة كبيرة.
أولا، أنا أتحداه "نعم أتحداه" أن يأتي بهذا البيان المزعوم ليثبت بالدليل القاطع كلامه، فهو لن يجده لأنه ببساطة غير موجود أصلاً. فلم يعلم الكاتب أن من أوصل إليه المعلومة أوقعه في حرج شديد لأن العكس تماماً هو الصحيح، حيث إن الثلاثة المذكورين والتيار الشبابي آنذاك كانوا ممن يدافعون عن النواب العشرة، حتى إن سيد عدنان كان آنذاك مديراً لمكتب النائب الوزير عبدالمطلب الكاظمي.
بل الأدهى والأمر أن المجموعة التي يدّعي الكاتب الانتماء إليها الآن هي التي كانت تطلق هذا الوصف في تلك الفترة، حيث كان بعض المنتمين إليها يقولون: "تريدون أن تُنجحوا عشرة حتى لو كانوا قواطي"! المشكلة أنه تم تنبيه الكاتب عن خطأ هذه المعلومة، ومع ذلك كتب عنها! ومعرفة لماذا فعل ذلك تأتي في الفقرة الأخيرة من المقال.
ثم نأتي إلى اتهام الكاتب لمن أسماهم بـ"الجماعة" بأنهم من "البصامة الجدد" لنسأله: ما معايير تحديد البصام من غيره؟ وهل من عارض الحكومة في رفع الحصانة عن فيصل المسلم، وفي سرية استجوابي الطاحوس والسعدون والعنجري، وفي ندب لجنة تحقيق للبنك المركزي في قضية الإيداعات المليونية، وفي الموافقة على الميزانية الأولية، وغيرها من القضايا، هل من عارض الحكومة في كل هذه الأمور يعد بصاماً؟ بل أسأله: إن كنت محقا في قولك فكيف حصل سيد عدنان على تزكية المجلس لأمانة السر؟ فهل نواب جماعتك يقبلون بتزكية "بصام" لهذا الموقع؟ ولماذا قام النواب بتزكيته مجدداً للجنة التحقيق في الإيداعات لكنه اعتذر لانشغاله بالميزانيات؟ هاتان الحقيقتان تدلان على أنه حتى جماعتك يثقون بالسيد وبأمانته وحياديته واستقلاليته.
وأسأله أيضا، ماذا عن تصويت نواب جماعتك في استجوابي وزير الداخلية الأول واستجواب "الشيكات" لرئيس الوزراء؟ فهل كانوا "بصامة" أيضاً لأنه لم يكن أحد منهم من الموافقين على طرح الثقة وعدم التعاون؟! ثم إذا كان المرشحون الذين تدعمهم فخورين بمواقفهم بالمجلس والمعارضة التي صفوا بجانبها، فلماذا نراهم يغيرون خطابهم في الانتخابات ويتنصلون من المعارضة شيئاً فشيئاً؟!
لو تفحصنا في أسماء كثيرين ممن يدّعون تغير مواقف تيار التحالف الإسلامي الوطني ورموزه لوجدتهم كانوا ضد التيار ومرشحيه حتى عندما كان التيار من رموز المعارضة الرشيدة! إذن فالمسألة مسألة "قلوب مليانة" ومواقف مسبقة. والمشكلة الكبرى أن البعض يعتقد أنه لا يحصل على صكوك الوطنية ولن يوصف بالمنصف إلا إذا انتقد من يشترك معه في المذهب سواء بالحق أو الباطل، خصوصاً بالباطل... هذه هي القضية وهذا هو بيت القصيد!

أمن مجلس التعاون: ماذا بعد الغرب؟

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

شهدت البحرين ندوة: «الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون: رؤية من الداخل» بمشاركة نخبة من أهل الرأي والبحث بدول مجلس التعاون. كانت الندوة برعاية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء، ومشاركة الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، والدكتور عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون، والفريق ضاحي خلفان، وكاتب هذه السطور، وقد نظم الندوة الدكتور محمد عبدالغفار رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، وفيما يلي مساهمة الكاتب:
«نحن نعيش زمن المتغيرات والمستجدات، ولدى النظر في مسألة الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون، بمنطقة الخليج العربي، فإن المسلمات التقليدية لأمن المنطقة بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر، ولا يبقى ثابتاً غير الارتباط بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، فكلاهما جزءٌ لا يتجزأ من الآخر، وقد توصلت إلى ذلك مناطق كأوروبا وماليزيا وصار لزاماً على دول الخليج العربية انتهاج الطريق، وقد كانت النظرة التقليدية لهذا الموضوع تتركز حول حماية الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية لأمن المنطقة، وقد يكون ذلك صحيحاً حتى اللحظة الراهنة، لكنه عرضة للتغيير في المستقبل القريب، وذلك لثلاثة أسباب مجتمعة:
السبب الأول: التراجع التاريخي للقوة. وهذه مسألة تاريخية متعلقة بظاهرة تراجع القوى الكبرى على المسرح الدولي، وبعبارة أخرى: إن الغرب تتراجع قوته بحكم منطق التاريخ، ولكن تبقى مصالحه الاقتصادية التي لا بد أن يراعيها ويدافع عنها والاستعداد الأميركي لبيع الطائرات المتقدمة للمملكة العربية السعودية وتقديم التسهيلات الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمسارعة البريطانية لمخاطبة الرياض بهذا الشأن إن كان يعكس موقفاً سياسياً، فإنه بالدرجة الأولى تعبير عن مصالح اقتصادية.
السبب الثاني: أن هذه الدول الغربية، بحكم إدراكها لظاهرة تراجع قوتها، تفكر في تغيير سياستها والتزاماتها بشأن الأمن الدولي بما في ذلك أمن الخليج. فتلك الالتزامات مكلفة، ولم تعد إمكاناتها المتاحة تتحملها، وحسب الخطط العسكرية الأميركية الجديدة، فإن واشنطن بصدد سحب الآلاف من جنودها من أوروبا.
أما السبب الثالث: فبحكم بروز قوى جديدة منافسة أخرى، وبحكم المصالح المتنامية لهذه القوى، تسأل القوى القديمة نفسها: لماذا تدافع عن مصالح الآخرين؟ أو لماذا لا تترك لدول المنطقة تدبر حماية نفسها في زمن متغيّر لم تعد فيه دول المنطقة تتقبّل الخضوع الكلي لإرادة القوى الحامية؟ إن هذا التغير لم يحدث بعد، لكنه مرشح للحدوث في وقت قريب، ومن الحكمة توقع حدوثه، فهو من المستجدات المحتملة.
أما الملمح الثاني في هذه الصورة المتغيرة، فيتمثل ببروز تهديدات محلية من الداخل تهدد الأمن الوطني والإقليمي، ففي عدد من دول المجلس، جاءت تهديدات داخلية تخل بالأمن الوطني في هذه الدولة أو تلك، وذلك ما دفع دول المجلس إلى التصرف بصورة جماعية لدرء الخطر، وإلى تفعيل قوات «درع الجزيرة» لتنفيذ مهام دفاعية محددة تستدعيها طبيعة الموقف.
وتسعى إيران، على الجانب الآخر من الخليج، إلى دعم تلك التحركات المناوئة بالإعلام أو بغيره... وإيران جارة مسلمة وهي قوة باقية دائماً، لكن الفارق في طبيعة النظام الذي يحكمها.
فإن جاء نظام يرغب في المشاركة في التنمية الجارية، وفي الرخاء الاقتصادي الذي تنشده شعوب المنطقة، فلابد أن يشجع التعايش السلمي بين دولها، وإيران دولة غنية بإمكانها الاسهام في مثل هذه التنمية السلمية.
وإن جاء نظام إيديولوجي يرغب في السيطرة بإثارة تلك المكونات في الجانب الآخر، فإن المواجهة هي قدر الجميع، ولن يكسب منها أحد.
وبحكم التكوين القومي والمذهبي لإيران، فإنها ستبقى على تمايز مع الوجود العربي في الجزيرة العربية والخليج، وإن جنح حكامها إلى السلم، وهي مسألة بحاجة إلى دراسات مستفيضة.
وثمة لاعب آخر جديد، بالنسبة إلى أمن الشرق الأوسط والخليج هو اللاعب التركي الذي من المبكر إصدار حكم نهائي على دوره الذي ينظر إليه البعض كموازن لقوة إيران وفي البداية بدت تركيا قريبة من إيران، ولكن توالت مؤشرات أخرى على حدوث تباعد بين القوتين يحرص الطرفان على عدم ظهوره للعلن، وتركيا التي تُطرح نموذجاً للتوافق بين الإسلام والعلمانية حفاظاً على الدولة المدنية القائمة، وهي مسألة مهمة عربياً للغاية في اللحظة الراهنة، ينبغي تأييده ودعمه عربياً وإسلامياً، إلا أن تركيا تخوض صراعات إثنية مع الأكراد والأرمن، وذلك ما يعرقل صورتها الديمقراطية والإنسانية، ومن المتوقع أن تقف تركيا إلى جانب دول مجلس التعاون نظراً لمصالحها الاقتصادية حيث نمو الاقتصاد التركي من البواعث للسياسة التركية.
بعد ذلك، نجد في موضوع أمن الخليج والجزيرة العربية ثنائية التواجد الهندي- الباكستاني.
ومنذ التقسيم في شبه القارة الهندية عام 1947، نشأ نزاع قوي بين الهند وباكستان ووقعت بينهما عدة حروب انتهت الأخيرة منها بتقسيم باكستان، وقيام دولة بنغلادش في الشرق بدعم هندي وسوفياتي. ومن مصلحة دول الخليج العربية أن يسود السلام بين باكستان والهند، فذلك ما ينبغي أن نسعى إليه، حيث يوجد في منطقتنا عدد كبير من العمالة الوافدة من البلدين واستمرار النزاع بينهما يمكن أن ينعكس على بلداننا، فقد تستغله أطراف أخرى للتدخل فيها. ونظراً لقرب كل من الهند وباكستان من منطقة الخليج العربي، فإن ذلك يجعل كلاً منهما في وضع جغرافي أفضل لمواجهة أي قوة تهدد الأمن الخليجي، وبإمكان البحريتين، الهندية والباكستانية ردع أي قوة أخرى تهدف إلى المساس بإحدى دول الخليج العربي، وهذه مسألة جديرة بالاهتمام.
ومن مصلحة دول الخليج تشجيع «التعددية» في الهند وعدم النظر اليها كدولة هندوكية معادية للإسلام، ففي الهند ملايين من المسلمين يفوقون سكان الخليج العربي عدداً، وهم أهل اعتدال وتوسط ولم تُلمس في أغلبيتهم ميول إرهابية.
وربما كان من المفيد إقامة صلات طيبة معهم في سبيل تطوير «الإسلام المعاصر» في لحظة تاريخية يتصدى فيها «الإسلاميون العرب» لمسؤولية الحكم في عدد من البلاد العربية.
هذا في الوقت الذي ينبغي فيه أن تحرص دول الخليج العربية على علاقات متوازنة مع باكستان المسلمة المتحمسة دوماً للحقوق العربية، وعلى الهند وباكستان الإدراك أن استمرار الصراع بين أي طرفين مسألة غير مجدية للطرفين.
ثم تبقى الصين كقوة صاعدة في الشرق، وهي المرشحة لأن ترث الولايات المتحدة في النفوذ الدولي، ولهذا السبب فقد طوقتها الولايات المتحدة بطوق عسكري استراتيجي فمن الغرب الهند، وهي قوة صاعدة تنافس الصين، ومن الشرق اليابان، وهي قوة لا يستهان بها، وكانت لها امتدادات عسكرية إمبراطورية في الشرق الأقصى والصين خلال القرن العشرين.
ورغم أنه علاقة تلمذة حضارية تقوم من جانب اليابان حيال الصين، فإن الشعبين الجارين لا يحملان مشاعر ود متبادلة، وإلى الجنوب من الصين هناك القوة الأسترالية وهي قوة غربية، تتمدد اليوم آسيوياً لمسايرة العصر، ولكن مشاعرها الحاكمة والمؤثرة مشاعر غربية.
إن هذه القوى الآسيوية الثلاث: الهند واليابان وأستراليا متحالفة مع الولايات المتحدة حيال الصين، وثمة نزاع معلق على جزر في بحر الصين الجنوبي تدعي الدول المجاورة لها- كبيرها وصغيرها- ملكيتها.
ويتساءل المرء: هذه المصالح الاقتصادية الصينية الهائلة في إفريقيا وفي الخليج، ألن تتطلب في النهاية حماية عسكرية؟
وقد انضمت روسيا، أخيراً، إلى الصين في تحدي السياسة الأميركية في العالم، وعلينا أن نميز في الموقف الصيني تجاه الولايات المتحدة بين اعتبارين: الاعتبار الأول اقتصادي، والصين التي يحتل اقتصادها المرتبة الثانية في العالم بعد الاقتصاد الأميركي، حالياً، مازالت تراعي الولايات المتحدة اقتصادياً وتتعاون معها إلى حد ما. ولكن يختلف الأمر تماماً في الجانب السياسي والعسكري، حيث يمكن القول إن ثمة تحدياً صينياً سياسياً وعسكرياً للولايات المتحدة التي أشرنا إلى خلافها مع الصين.
ويتحدث بعض خبراء الاستراتيجية عن تحالف روسي صيني- إيراني «خفي» في الساحة الدولية.
ويتمثل ذلك بالدعم الروسي والصيني للنظام السوري، وتلك مسألة استراتيجية بالغة الأهمية لإيران، إلا أن الموقف الروسي والصيني من دول الخليج العربية يمكن النظر إليه من وجهة بترولية واقتصادية وتجارية، فالمصالح الروسية والصينية مع هذه الدول تتطلب موقفاً سياسياً داعماً، وذلك ما يعوّل عليه.
وثمة معلومات أن المملكة العربية السعودية، كبرى دول مجلس التعاون، قد لوحت بالورقة الصينية لواشنطن، قبل إرسال قوات «درع الجزيرة» إلى مملكة البحرين، وأن بكين قد رحبت بإيجابية بالوفد السعودي، رفيع المستوى، الذي قصدها لهذا الغرض.
وكانت الولايات المتحدة حينئذ متأرجحة في تقديرها ورؤيتها، ومدى دعمها بين طرفي النزاع، كما أن الموقف الروسي من أحداث البحرين يبدو أقرب إلى الموقف الخليجي الرسمي بين مؤشرات عدة.
ونصل في النهاية إلى مربط الفرس في بحثنا هذا. أن اعتماد دول الخليج على الذات في الدفاع عن نفسها هو غاية المطلوب، وقد أثبت مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرته الدفاعية، بالتعاون مع أصدقائه، في حرب تحرير دولة الكويت، ثم في حماية المنشآت الحيوية بمملكة البحرين بما مكّنها من تجاوز الأزمة.
وفي قمة الرياض الخليجية الأخيرة، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية التي هي كما أشرنا كبرى دول المجلس، إلى تحويل التعاون إلى اتحاد، أيدها جميع قادة دول المجلس، خصوصاً الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين.
وهي دعوة جديرة بكل تأييد ودعم، ونعتقد أنها تحظى بدعم الشعوب بالمجلس، ولا بد من دراستها بشمولية، فما «حك جلدك مثل ظفرك»، وثمة قضايا لمجلس التعاون لابد من معالجتها، وقد طرحها الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز في بحثه القيّم بهذه الندوة.

* مفكر من البحرين